المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الإيرانية فى عصر ما بعد الثورة الإيرانية

أ.د/ عبد العال الديربي
أستاذ العلوم السياسية
كلية السياسة والاقتصاد
جامعة السويس

أ/ محمد عبد المحسن حسين
باحث دكتوراة
كلية السياسة والاقتصاد
جامعة السويس

أ.م .د/ أحمد جلال محمود
أستاذ مساعد العلوم السياسية
كلية السياسة والاقتصاد
جامعة السويس

المستخلص :

النظام السياسى الإيرانى يتصف بسمته الدينية فهو قائم على مبدأين أساسيين، المبدأ الأول هو الحكومة الإسلامية أما المبدأ الثانى فهو ولاية الفقيه، حيث تم صياغة مواد الدستور وفق المنظور الشرعى وفى إطار المذهب الرسمى للبلاد ألا وهو المذهب الإثنى عشرى، ويتضح ذلك من خلال مواد الدستور حيث أشارت المادة الرابعة من الدستور إلى أن الموازين الإسلامية يجب أن تكون الأساس الذى تبنى عليه كافة القوانين والتشريعات والنظم فى البلاد وفى مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية بما فى ذلك السياسة الخارجية، ويعبر عن الحكومة بكلمة " الولاية "، ويعبر عن الشخص الذى يكون على رأس الحكومة بـ " الوالى "، وقد منح الدستور للمرشد الأعلى للثورة الإيرانية صلاحيات ومسئوليات غير محدودة منها قيادة القوات المسلحة والحرس الثورى وتعيين المسئولين فى بعض المؤسسات والوزارات الرسمية والسيادية فضلاً عن عزل اى مسئول منتخب، ونقض التشريعات البرلمانية وإتخاذ قرار الحرب والسلام وقد جاءت المادة الخامسة من الدستور المتعلقة بولاية الفقيه على أنه " فى زمن غياب المهدى يكون الأمر وإمامة الأمة فى جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل "، وفى الفكر الشيعى الفقيه هو الذى إستكمل كل الشروط والمواصفات التى من خلالها يصبح حاكماً ووليياً على الأمة، وتعنى ولاية الفقيه بإختصار أنها حكم الفقيه العادل الكفء، وتمنح الفقيه حق النصرة فى أمور الأمة ورعاية مصالحها وتدبير شؤونها بما يعود عليها بالنفع والخير، حيث أن مشروعية الدولة مكتسبة من البعدين الدينى والثورى .

الكلمات الدالة :

(الحكومة الإسلامية – ولاية الفقيه – المذهب الإثنى عشرى – الدستور الإيرانى – المرشد الأعلى – الحرس الثورى – البعدين الدينى والثورى)

Abstract :

Iran's political system is religious in nature and is based on two basic principles, the first principle is the Islamic Government, the second principle is the mandate of the Faqih, the articles of the Constitution were drafted in accordance with the legal perspective and within the framework of the country's official doctrine, namely the twelver Shiites doctrine, article four of the Constitution stipulates that Islamic balances must be the basis for all laws, legislation and regulations in the country, in various economic, social, cultural and political spheres, including foreign policy, the Government is expressed bythe word " mandate ", and the person who is at the head of the government is called " viceroy ", Constitution confers unlimited powers and responsibilities on the Supreme Leader of the Iranian Revolution, including the leadership of the armed forces and the Revolutionary Guard, the appointment of officials in certain official and sovereign institutions and ministries, as well as the removal of any elected official and reversal of parliamentary legislation and decision-making of war and peace, article five of the Constitution relating to the mandate of the Faqih stipulates that " in the absence of Al-Mahdi, the order and the emirate of the nation in the Islamic Republic of Iran shall be in the hands of the fair jurist and in the opinion of the Shi 'ah Faqih ", it shall be the fulfilment of all the conditions and specifications by which he shall become the ruler of the nation, in short, the mandate of Al-Faqih means that it is the just and efficient rule of the jurist and grants Al-Faqih the right to support the nation's affairs, to care for its interests and to manage its affairs for good, since the legitimacy of the State is acquired from the religious and revolutionary dimensions .

Key Words :

(Islamic Government - Faqih State - The twelver Shiites Doctrine - Iranian Constitution - Supreme Leader - Revolutionary Guard - Religious and Revolutionary dimensions)

مقدمــة :

ظلت الضبابية التي تحيط بالسياسة الخارجية الإيرانية وما ينتابها من تباينات، مصدر إهتمام وتحليل المهتمين بالشأن الإيرانى وكذلك دول المنطقة التى تتأثر بصورة مباشرة بتلك السياسات، ولا شك فى أن تناول هذا الموضوع يدفع إلى طرح عدد من التساؤلات التى من شأنها أن تعطى صورة أكثر وضوحاً لهذا الموضوع ومنها هل بالفعل توجد إزدواجية فى السياسة الخارجية الإيرانية ؟، وأين يقع مكمن تلك الإزدواجية ؟، وبالنظر إلى التساؤل الأول فإنه لا شك فى أن تصريحات المسؤولين الإيرانيين تؤكد أن الإزدواجية حاضرة، ففى الوقت الذى أشار فيه الرئيس الإيرانى السابق حسن روحانى إلى أنه يسعى إلى خلق أجواء إيجابية وحسن جوار، بخاصةً مع دول الخليج العربى والمملكة العربية السعودية، يعود ليتهم المملكة بدعم نظام صدام حسين فى حربه ضد إيران، وهو أمر يتنافى مع دعوات روحانى لقادة الحرس لتجنب التصريحات التى من شأنها التأثير على مساعى حكومته نحو الإنفتاح تجاه دول الخليج العربى، والسعودية تحديداً، وعلى الجانب الآخر وفى الوقت الذى يرسل ملك البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة رسالة تهنئة للرئيس الإيرانى بمناسبة ذكرى الثورة الإيرانية عام 1979م، يقوم مرشد الثورة الإيرانية على خامنئى بإستقبال مجموعة من المعارضة البحرينية حيث وصفهم بالأقوياء، وهذا الأمر يعطى مؤشراً على ظهور تلك الإزدواجية والتباين فى السياسة الخارجية الإيرانية، وهو ما يقودنا بدوره إلى التساؤل الآخر والمتمثل فى أين يقع ذلك التباين والإزدواجية .

بدايةً يتحرك النظام الإيرانى بإتجاه السياسات الخارجية وفق رؤية المرشد وتوجهاته بحكم الصلاحيات التى يتمتع بها وفقاً للدستور الإيرانى، وتأتى بقية مؤسسات النظام لتلعب دورها أيضاً فى تلك السياسة ولكن تبقى وفق أطر محددات النظام الإيرانى التى تدور جميعها حول المركز المتمثل فى المرشد الذي يضطلع بصلاحية رسم السياسات العامة للدولة، ومنها السياسة الخارجية ولذا فإنه من الضرورى قراءة إيران بالطريقة الصحيحة لمعرفة مخرجاتها نظراً لنظامها وما يحتويه من مؤسسات تتداخل صلاحياتها فى الكثير من الجوانب، وهذه القراءة ستفضى إلى إدراك أن وزارة الخارجية الإيرانية ليست كنظيراتها فى الدول الأخرى ففى الوقت الذى تخرج هذه الوزارة بتصريح يكون قد سبقها أو تزامن معها تصريحات أخرى تتناول الأمر نفسه من مؤسسات أخرى، وبالتالى فإن وصول حكومة معتدلة أو إصلاحية وظهور تغيرات واضحة فى تصريحات هذه الحكومة لتنتقل من المستوى المتشدد إلى المعتدل، لا يعنى بالضرورة تحولاً جذرياً فى السياسة الخارجية الإيرانية، فكما قال عباس عراقجى مساعد وزير الخارجية وكبير المفاوضين للبرنامج النووى الإيرانى مع مجموعة (5+1) : « المبادئ والقيم التى ترتكز عليها السياسة الخارجية ثابتة لا تتغير، ولكن من الطبيعى أن التعاطى مع القضايا يختلف بإختلاف الحكومات من حيث أن كل واحدة منها قد تختار نهجاً خاصاً، وهذا لا يعنى إيجاد أى تغيير فى المبادئ والقيم »، مما يعنى أن السياسات العامة للنظام والسلطات العليا هى فى حقيقة الأمر قواعد ثابتة، وتأثير تغيير رؤساء الجمهورية يمكن أن يؤثر فى كيفية تنفيذ السياسات العامة فقط .

أهمية الدراسة :

إيران دولة مهمة جداً ومؤثرة فى منطقة الشرق الأوسط وتتمتع بموقع جغرافى ممتاز جعل منها جسرالربط والمعبر بين العالم العربى وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، بالإضافة إلى إمتلاك هذه الدولة إحتياطى هائل من النفط والغاز، وتأتى الدراسة فى تناول أهمية مدى التاثير التى أحدثته الثورة الإيرانية عام 1979م على السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك من خلال المبادئ الأساسية التى تم وضعها فى الدستور الإيرانى، وكذلك العلاقة بين المبادئ الدستورية والشرعية الثورية .

أهداف الدراسة :

1- رصد مدى التأثير الذى أحدثته الثورة الإيرانية عام 1979م فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للدستور الإيرانى.

2- بيان حدود العلاقة بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية .

3- دراسة المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول فى عصر ما بعد الثورة الإيرانية .

مشكلة الدراسة :

إن قيام ما يسمى بالثورة الإسلامية فى إيران عام 1979م وما إرتبط بها من تحولات وتغيرات داخل النظام السياسى الحاكم هناك إنعكس على نمط علاقات إيران الدولية فقد إنقلبت علاقات الصداقة إلى علاقات عداء وخلاف وتحولت علاقات العداء إلى علاقات وفاق وصداقة، ولما كانت العلاقات الدولية الإيرانية مع كافة الدول قبل الثورة الإيرانية قائمة على التفاهم والصداقة وأشكال التعاون المتنوعة، فإنه مع قيام الثورة عام 1979م دخلت العلاقات بين إيران وبعض الدول الخارجية فى نفق مظلم حيث دبت الخلافات بينهما وتم قطع العلاقات الدبلوماسية، وهنا تدق المشكلة البحثية وتبدو من إنعكاس حالة التوتر وتصاعد الخلافات بين نظامى الحكم فى إيران وبعض الدول الخارجية وما تلاها من أحداث هامة .

تساؤلات الدراسة :

يتمثل التساؤل الرئيسى الذى تدور حوله الدراسة فى "ما هى المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الإيرانية فى عصر ما بعد الثورة الإيرانية ؟"

يتفرع عن ذلك التساؤل البحثى الرئيسى عدد من الأسئلة الفرعية التى يرى الباحث أنه فى الإجابة عليها مساهمة فى الإجابة على التساؤل الرئيسى وعدد من الفرضيات العلمية التى تسعى الدراسة إلى إختبار مدى صحتها .

الأسئلة الفرعية :

(1) ما هى أهم المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية ؟

(2) ما هى العلاقة بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية ؟

(3) ما هى محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المجتمع الدولى ؟

المنهج المستخدم فى الدراسة :

المنهج النوعى (الكيفى) [1] :

1- البحث النوعى هو هذا النوع من البحوث التى تعتمد على البيانات النوعية، ويسمى كذلك البحث الكيفى، والبحث الوصفى، ويظهر ذلك فى شكل مشاهدات وآراء مكتوبة أو مسموعة أو تعليقات، وتتطلب تلك النوعية من مناهج البحث العلمى أن يتوافر لدى الباحث القدرة على الرَبط فيما بين جميع وجهات النظر، من أجل الخروج بالنتائج، ومن أمثلة ذلك الإستبيانات النوعية التى يطلب من خلالها الباحث من المبحوثين القيام بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة فى صيغة جمل، وكذلك المقابلات المسجلة التى تساعد فى الحصول على البيانات النوعية، وذلك الأمر يتعلق أيضاً بالتحليلات المكتوبة، والدراسات الوصفية، والمقالات، والتحليلات، وفى تعريف آخر للبحث النوعى أنه " نوع من أنواع الأبحاث العلمية التى تعتمد على دراسة السلوك والمواقف الإنسانية، يتم فيه جمع المعلومات والبيانات، من خلال مجموعة من الوسائل مثل المقابلات والملاحظات " ويعرف كذلك بأنه البحث الذى يقوم بإستكشاف المواقف، والسلوكيات، والخبرات بإستخدام عدة طرق كالمقابلات، والمجموعات البؤرية، وغيرها بهدف دراسة عمق الظاهرة، حيث يعود بالأشخاص إلى الماضى، ولا يهتم بالنتائج بل يركز على الظاهرة نفسها، كما يعرف بأنه العملية التفاعلية بين الباحث وعينة الدراسة، حيث تقدم عينة الدراسة معلومات للباحث تساعده على الوصول إلى النتائج الجيدة .

2- يتميز البحث النوعى بالقدرة على الدخول إلى أعماق الظاهرة، ودراستها، وتحليلها، ومعرفة تفاصيلها دون جمع بياناتها من الناس .

3- يتميز البحث النوعى بقدرة الباحث على دراسة الظاهرة فى مكان حدوثها أى فى الطبيعة دون الحاجة لدراستها فى المختبرات .

4- للبحث النوعي مجموعة من الإتجاهات، ومنها الظاهرية، والإثنوغرافية، والبحث الميدانى، بالإضافة إلى النظرية التجذيرية .

5- من مميزات البحث النوعى المرونة الكبيرة التى يتمتع بها، وإمكانية إكمال الدراسة، وإجراء التعديلات والتطويرات عليها فى المستقبل، كما أنه يقدم للباحث معلومات مهمة، نظراً للحرية الكبيرة التى يعطيها لعينة الدراسة .

6- من أبرز عيوب البحث النوعى حدوث بعض الظروف التى قد تضطر الباحث لترك مكان الدراسة بشكل مفاجئ، وبالتالى فإنه لن يكون قادراً على الإلمام بالظاهرة من كافة جوانبها، أوتعميم النتائج التى يتوصل إليها، إذ أن حجم عينة الدراسة يكون صغيراً للغاية، كما أن الباحث قد يضطر للتنقل بين عدد من الأماكن، وقد تحتاج الدراسة لتخصيص الباحث لوقت طويل لها .

---

[1] أحمد إبراهيم خضر، مناهج البحث فى العلوم السياسية والإقتصاد، كلية السياسة والإقتصاد جامعة السويس، 2020م .

تقسيم الدراسة :

تنقسم الدراسة إلى **ثلاث مباحث،** إضافة إلى المقدمة سالفة الذكر، وذلك على النحو **التالى :**

- **المبحث الأول : المبادئ والمرتكزات الأساسية الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية .**
- **المبحث الثانى : المحددات الجيوبوليتيكية لصنع القرار السياسى داخل إيران .**
- **المبحث الثالث : المحددات السياسية والإقتصادية للعلاقات الخارجية الإيرانية .**

المبحث الأول

المبادئ والمرتكزات الأساسية الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية

تنطلق الرؤية الإيرانية فى نظرتها الإقليمية والدولية من خلال مرتكزات متباينة، بعضها تاريخى، والبعض الآخر مخالف للقيم الإنسانية، إلا أن تأثيرها لا يزال قائماً على صانع القرار فى إيران، بل دافعاً له بإتجاه إنتخاب مختلف الوسائل والطرق التى تمكّن إيران من تعزيز تمدّدها إلى درجة التدخّل فى الشؤون الداخلية للدول، ودعم حركات وأحزاب موالية بالمال والسلاح لإستخدامها أدوات فى صراعات طهران ومحاولاتها مد النفوذ فى المنطقة، إن دراسة تلك المرتكزات وتفاعلها فى ما بينها وتأثيرها على صانع القرار الإيرانى وكذلك توظيف المؤسسات الفاعلة لها، يعتبر أمراً مهماً فى إستشراف السياسة الخارجية الإيرانية، وينطلق صانع القرار السياسى الإيرانى فى إتخاذ قراراته وإصدار تصريحاته فى ما يتعلق بالسياسة الخارجية، والتعامل مع القرارات الدولية والأحداث السياسية، من مرتكزات وقيم أساسية تتلاقى فى ما بينها تارةً، ويصبح بعضها محدداً للآخر تارةً أخرى، وتأتى عوامل من قبيل الموروث الثقافى والتاريخى والدينى والوزن الإقليمى والدولى للدول لتلعب دورها فى ظهور تلك المرتكزات، فالسياسة الخارجية كما يرى محمد كاظم سجاد بور أستاذ العلاقات الدولية الإيرانى، أنها عبارة عن حلقات متصلة ببعضها البعض تجمع العديد من العوامل التي تؤثر من جانبها على السياسة الخارجية، وفى حين أننا نجد أن هناك مرتكزات تُجمع عليها سائر الدول ولا سيما مرتكز «المصلحة»، تأتى غيرها متفاوتة بين دولة وأخرى، ويمكن أن نستنتج أهم المرتكزات التى تلعب دورها فى صنع القرار السياسى فى إيران **كالآتى** [1] :

أ – مرتكز القومية الفارسية والإعتزاز بها، حيث أن الموروث الثقافى والتاريخى فى إيران جعل من القومية الفارسية مرتكزاً مهمّاً لصانع القرار السياسى ضماناً لكسب تأييد الشعب الإيرانى، فالجانب الإجتماعى الذى يتجلى فى صور مختلفة يلعب دوره فى السياسة الخارجية الإيرانية ويعتبر قِدَم المجتمع الإيرانى أحد أهم الأسس

الإجتماعية الذى ينعكس مباشرةً على الهوية الوطنية الإيرانية، فإيران كانت موطناً لإحدى الإمبراطوريات القديمة، وهو أمر ينعكس على السياسة الخارجية الإيرانية وهذه الأهمية تدفع بإتجاه أن يتفوق مرتكز القومية الفارسية على ما سواه من المرتكزات الأخرى فى إيـران، بل يضع مبررات ويضفى عليها مسوّغات فى سبيل بقاء مرتكز البعد القومى بعيداً عن كل ما من شأنه التأثير عليه، وبالتالى إنعكاس هذا الأمر سلبياً على من يتولى السلطة فى إيران .

ب – مرتكز المصلحة، حيث تأتى المصلحة فى المقام الأول عند إتخاذ القرار، فالقيم الأخلاقية والشعارات الرنانة لا تجد لها موطئ قدم فى غالب الأحيان عند إصطدامها بالمصلحة، فالعلاقات الدولية قائمة على مبدأ المصلحة الذى يأتى كمرتكز مهم عند صانع القرار السياسى فى إيران، ويأتى التأويل بدوره هنا ليسوّق المبرّرات ويخلق السبل لتحقيق المصلحة، من دون أن تصطدم مباشرةً بالمرتكزات الأخرى.

جـ – البعد الدينى، من منطلق كونها الدولة الشيعية الوحيدة والقائدة للمذهب الشيعى من وجهة نظرها، وأصبح هذا البعد جزءاً أصيلاً فى الدستور الإيرانى، غير أن هذا المرتكز يتلوّن فى واقع الأمر بتلوّن المصلحة ومعطياتها لدى النظام الإيرانى، وهذا الأمر لا يعنى بأى حال من الأحوال إنتزاع الصفة المذهبية والدينية لهذا النظام، غير أن نصرة من يدينون للمذهب الشيعى لا تعنى أن يكون هذا النظام إلى جانب هذا المرتكز فى حال كان للمصلحة دورها الذى لا تتماشى معه.

ويبقى مرتكز المصلحة جزءاً لا يتجزأ من سياسة إيران على مر العصور وتعاقب الحكومات والأنظمة عليها، ومن هذا المنطلق يمكن القول أنه لا فرق بين فترة الشاه والفترة الحالية فى السعى إلى المحافظة على مرتكز المصلحة، لكن الجدير بالذكر أن هناك فرق بين تحقيق المصلحة على أساس التبادلية وفى إطار القانون الدولى، وبين تحقيق المصلحة على حساب الآخرين ومن خلال التدخّل فى شؤونهم الداخلية، ولما كان مرتكز البعد القومى أمراً متجذّراً فى الشخصية الإيرانية، ويضفى على النظام أو الحكومة دعماً شعبياً، فإن حلم إيران بالظهور بوصفها دولة كبيرة في المنطقة، كان ولا يزال مرتكزاً قوياً تسعى الأنظمة المتعاقبة للوصول له، فما كان يقوم به محمد رضا شاه ومن قبله رضا شاه، عاد من جديد ليتجلى فى النظام الحالى، ويمكن تتبع هذا الأمر من خلال العديد من التصريحات التى تصب فى هذا الإتجاه، حيث يرى الخمينى فى أدبياته أن عين النظام تنظر خارج الحدود وهذا ما تجرى ترجمته على شكل تدخّلات سافرة فى شؤون دول المنطقة، ومن هنا يمكن القول أن الفرق الذى يمكن رصده بين فترة ما قبل وبعد ثورة 1979م يكمن فى الوسائل وليس فى المرتكزات، فحين ننظر لفترة محمد رضا شاه نجد أن مرتكز المصلحة والبعد القومى كان واضحاً وتحقّق فى عهد محمد رضا شاه بعد أن وصلت علاقاته بالولايات المتحدة إلى أوجها، ناهيك عن العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وتعظيم القدرات العسكرية للجيش الإيرانى، وأصبحت إيران قوة إقليمية وسارت راغبةً فى وصولها إلى مصاف الدول العالمية التى تحقق إشباعاً لمرتكز القومية والمصلحة.

---

[1] د / سلطان النعيمى، السياسة الخارجية الإيرانية بين المرتكز والمتغير، 20 نوفمبر 2018م، على الرابط التالى : -https://www.albayan.ae/one world/arabs/2018-11-20-1.3413960 (تاريخ الدخول 29 - 10 - 2022م) .

ومنذ قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية، حكمت سياستها الخارجية المعقدة والمتشابكة مجموعة من المبادئ والأسس، والتى أظهرت دور إيران فى خدمة الإسلام الشيعى فى العالم كله بصورة مثالية يمكن إجمالها فى **الآتى** [1] :

1- دعوة الخمينى إلى وحدة المسلمين جميعاً متجاوزاً الحدود السياسية القائمة بين الدول الإسلامية، والخلاف السنى الشيعى .

2- إتباع مبدأ لا شرقية ولا غربية، والإعتماد على الذات وذلك فى إطار الصراع القائم بين منظومة الدول الإشتراكية بقيادة الإتحاد السوفيتى (سابقاً)، ودول العالم الرأس المالى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية .

3- رفض الأحلاف العسكرية التى أنشأتها الدول الكبرى لحماية البلاد الإسلامية .

1- دعم حركات التحرر فى العالم الإسلامى، وعلى رأسها حركة تحرير فلسطين .

2- وتتميز السياسة الخاجية الإيرانية بوجود ثنائيات عديدة تميزها فى التحليل السياسى عن غيرها، إلا أنه يمكن القول أن هذه الثنائيات ليست جامدة فى واقع التحركات الإيرانية، بل إن كليهما يخدم الآخر وتستطيع إيران التوفيق بين هذه الثنائيات التى يرى البعض أنها متعارضة ومن **أهم تلك الثنائيات** :

1- ثنائية كون السياسة الخارجية الإيرانية براجماتية أم أيديولوجية :

نجد أن التفكير الإستراتيجى الإيرانى ينصب نحو تحقيق نهضة شاملة داخل إيران والعمل على تصدير الثورة وإعادة مجد الإمبراطورية الفارسية، عن طريق إستخدام كل الوسائل والأدوات بإحترافية سياسية وعسكرية غير مسبوقة، منطلقين من المحافظة على ثلاث مرتكزات **هى** :

أ - إستثمار عناصر القوة الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية التى تمتلكها إيران .

ب - الحفاظ على قوة وتماسك الجبهة الداخلية فى إيران .

جـ - سيادة القومية الفارسية على غيرها من القوميات فى الشرق الأوسط .

ولا يمكننا إنكار تدخل العامل الأيديولوجى والمصلحة الوطنية كثنائية تتداخل وتتصارع فيما بينها فيما يخص صانع القرار بالنسبة للسياسة الخارجية، مما ينعكس على التفكير الإيرانى، فمثلاً القادة الدينيون فى إيران يعتقدون أن حق إيران الطبيعى ومصيرها التاريخى هو أن تهيمن على المنطقة، وأن تقود العالم الإسلامى، وما هذه الرؤية إلا لأنها من منطلق خلفية أيديولوجية معينة ترسخت فى ذهن صانع القرار الإيرانى، خاصةً وأنه رجل دين مما يجعل قراراته تطغى عليها توجهاته الدينية ذات الطابع الشيعى [1] .

---

[1] د . على محافظة، إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2013م)، ص 163 .

2- ثنائية الهوية وكونها فارسية أم إسلامية :

يقول " غراهم لاند Gragam Land " فى دراسته من معهد " راند Rand " حول الصورة الذاتية التى ترسمها إيران لنفسها، أنها تأتى نتيجة إنعكاس التصور الإيرانى الذى تختلط فيه صور التوسع والهيمنة العسكرية والثقافية للإمبراطورية الفارسية فى العصور الماضية مع صور الإحتلال والهيمنة على إيران من قِبَل الغرب والعرب والأتراك والأفغان والروس فى العصور الحديثة، ويولد مثل هذا التشابك وفق تحليل " فولر " مركب نقص يتحول إلى رؤية ومقاربة معقدة لدور إيران السياسى تجاه جيرانها والعالم وتخدم هذه الرؤية المستندة على الذاكرة التاريخية، الإرث التاريخى للتشيع الإيرانى فى كل ما ما يحمل من مشاعر الألم والظلم [2]، ورغم ذلك فالإيرانيون متأثرون بحضارتهم الفارسية وإسهامهم فى الحضارة الإسلامية فى الوقت نفسه، وهذه الثنائية إنعكست فى تحركات إيران الخارجية من حيث التأكيد على الهوية الفارسية فى إطارها الإسلامى بعد الثورة الإيرانية مع الإعتزاز بالذات والإستقلالية .

لذلك يرى الإيرانيون أنفسهم خليطاً من الهوية الفارسية التاريخية والهوية الإسلامية الثورية من حيث الفكر بالإنتماء للحضارة الفارسية ذات الإسهامات الحضارية منذ قبل الإسلام، والتأكيد على اللغة والثقافة الفارسية والمسميات الفارسية والتعامل مع الآخرين فى تحركاتهم الخارجية، ويسعى الإيرانيون دائماً لتحقيق الإستقلال بالذات بجانب التأكيد على الإنتماء الحضارى الإسلامى الشيعى ومحاولة نشره بإعتبار ذلك واحداً من أهم أولويات السياسة الخارجية الإيرانية، والجدير بالذكر أن هناك مصادر رسمية فى عملية صنع القرار فى السياسة الخارجية الإيرانية والتى تتمركز فى المرشد الأعلى والمؤسسة التنفيذية المتمثلة فى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس الأمن الوطنى ووزارة الخارجية، وقد أعطى دستور عام 1997م أهمية كبيرة للمرشد ودوره فى السياسة الخارجية وقد جاء هذا فى المادة (57) منه، والتى منحت له الدور المتميز فى عملية صنع القرار .

---

(1) دلال بحرى وكريمة عباسى "التفكير الإستراتيجى الإيرانى بين المصلحة الوطنية والأيديولوجية" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 11(يوليو 2017م)، ص 59- 72 .

(2) عصام نايل المجالى، تأثير التسلح الإيرانى على الأمن الخليجى، (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع 2011م)، ص92 .

3- ثنائية محافظ أم إصلاحى :

وهذه الثنائية أهم ما يميز النظام السياسى الإيرانى، فهى ترتبط بتوجهات المؤسسة الرئاسية فى إيران، حيث يسود فيها تياران فى النظام السياسى الإيرانى **هما** :

تيار المحافظين وتيار الإصلاحيين إذ يسعى المحافظون إلى إعادة الإعتبار لمبادئ الإمام الخمينى والتركيز على الأبعاد العقائدية بجانب المصلحية، فى حين يسعى الإصلاحيين إلى إدخال تعديلات على النظام لمواكبة موجات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والتقليل من سلطات المؤسسات الثورية لحساب المؤسسات الدستورية، وتعتبر تلك الثنائيات أهم ما يميز السياسة الخارجية الإيرانية وإنعكست على مبادئها وتوجهاتها وأهدافها مع التأكيد على أنها ليست ثنائيات جامدة ولا توجد فيها حدود فاصلة، حيث تتسم السياسة الإيرانية بالمراوغة واللعب على عامل الزمن وتوزيع الأدوار فضلاً عن التداخل فيها بين الدينى والقومى، والثورى بالبراجماتى، وقد إنعكست هذه السمات على طبيعة السياسة الإيرانية، متاثرة بالعوامل والمرتكزات التى إعتمدتها كأساس للتعامل مع الدول الخارجية .

نظريات تفسر السياسة الخارجية الإيرانية

1- نظرية تصدير الثورة [1] :

يرى الخمينى أن شرعية الثورة الإسلامية الإيرانية تتمثل فى منطقة الحدود المفتوحة، فولاية الفقيه لا تعترف بالحدود والأطر الجغرافية، ولذلك بات القادة الإيرانيين مُصرين على تصدير الثورة إلى الدول المجاورة، لاسيما فى الشرق الأقصى وجنوب آسيا، وعلى الرغم من وجود بعض المشاكل الداخلية في إيران التى كانت من الممكن أن تعوق فكرة تصدير الثورة، ولكنها قامت بذلك من خلال هيئات الإذاعة والتليفزيون التابعة لها عبر الترويج لحماية المستضعفين فى الأرض، وقال خامنئى فى ذلك " أتمنى أن تكون إيران نموذج لكل الأمم المستضعفة فى العالم، الراغبة فى تحطيم الأصنام العظيمة، كما يجب على هذه الأمم أن تفيق من غفلتها لتحرير الإسلام والدول الإسلامية من قبضة الدول الاستعمارية أو التذلل لها "، وظهرت المفردات الثورية مثل المستضعفين، الطاغوت، التيار الدينى، لتضفى قوة إضافية لفكرة تصدير الثورة، بالإضافة إلى تشعب واتساع دور رجال الدين فى جميع أنحاء إيران، إذ بلغ عددهم عشرات الآلاف عشية قيام الثورة، مما مكن الخمينى من تكوين قاعدة شعبية عريقة، ساعدته على تطبيق أفكاره النظرية .

---

1) Iran : Exporting the revolution, National Foreign assessment center : central intelligence Agency, :1980 march, available at
https://www.cia.gov/library/readingroom/docs/CIARDP81B00401R000500100001-8.pd

وأبرز ما كان يميز " الخمينى " هو إمتلاكه الكاريزما التى مكنته من جمع المُختلفين معه أيديولوجياً، حيث كان يمتلك حس الإرادة والمبادرة، ملماً بأوضاع العصر الذى يعيش فيه ومدركاً للفوارق الأيديولوجية بين القوى التى شاركت فى الثورة، ومن هنا فالخصائص الفريدة التى حظت بها شخصية الإمام جعلت الأفراد داخل المجتمع يثقون بشخصه أكثر من قناعتهم برسالته ذاتها [1]، ولكن إتضح من خلال التطبيق أن هذه الشعارات النظرية، لم تكن بهدف حماية المستضعفين والفقراء فى العالم الإسلامى والعمل على تمكينهم، بل كانت لتحقيق مآرب إيرانية بحتة ومن هنا يتضح أن الجمهورية الإسلامية مثل معظم الدول فى العصر الحديث تعمل جاهدة من أجل تحقيق مصالحها الذاتية فى المقام الأول، حتى لو كان ذلك على حساب غيرها من الدول .

2- نظرية أم القرى :

وضعها محمد لاريجانى، وتفترض بتحول الجمهورية الإيرانية إلى مركز الإسلام العالمى، تحت قيادة زعيم تكون له السلطة والصلاحية والولاية على الأمة الإسلامية جمعاء بإعتبار أن الدين والعقلانية والوجدانية تقتضى تشكيل أمة إسلامية واحدة وإختيار حكومة لتمثيل هذه الأمة، إستناداً إلى التجربة التاريخية للدولة الإسلامية، التى وصلت إلى قمة تقدمها وتفوقها وتمدنها بفضل ذلك، وهذا الهدف سيتحقق بحسب نظرية أم القرى من خلال جملة من المراحل **وهى** :

المرحلة الأولى : تقتضى ضرورة إبراز الوعى والإهتمام بهدف إحياء الإسلام (الإسلام الشيعى) بإعتباره هو السبيل الوحيد لحياة الإنسان والجماعة .

المرحلة الثانية : يتم فيها السعى وبذل مزيد من الجهد لإقامة الحكومات الإسلامية فى الدول المختلفة، من خلال الدور المحورى للشعوب فى تشكيل هذه الحكومات وتوظيف مختلف الوسائل والطرق سواء كانت عن طريق إنتخابات أم إستفتاءات، وفى بعض الأحيان قد تؤدى النهضة وثورة الشعوب والخروج إلى الشوارع إلى هذه النتيجة .

المرحلة الثالثة : فى الوقت الذى تستطيع فيه الشعوب تحقيق الأهداف سالفة الذكر، ثم تشكيل الحكومات الإسلامية، يجب عليها التوجه بعدها نحو خطوة تكوين حكومة إسلامية واحدة لغرض جمع الأمة الإسلامية وتوحيدها تحت قيادة دولة واحدة يطلق عليها أم القرى والتى تكون إيران مركزها [1]، ويعد العدل، الرخاء، السلام، الإستقلال، الحرية من أبرز الشعارات التى جاءت بها الثورة الإسلامية، حيث يعتبر العدل بمثابة الشعار الأسمى والأساسى للثورة الإيرانية التى قامت على تصور يعكس القيم الإسلامية، بالإضافة إلى إقتصاد قائم على المساواة والقضاء على التفاوت بين الطبقات، فضلاً عن تحقيق العدل الإجتماعى كما تدعى إيران .

---

(1) محمد عباس ناجى، العلاقة بين المؤسسات المعينة والمنتخبة وأثرها على عملية صنع القرار داخل النظام الإيرانى، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 40 .

المبحث الثانى

المحددات الجيوبوليتيكية لصنع القرار السياسى داخل إيران

وفى حقل العلاقات الدولية حاولت معظم الدراسات أن تعطى تفسيراً للوضع الدولى عن طريق فهم التغيرات السياسية فى الدول، وترى هذه الدراسات السياسة الخارجية للدول وكأنها نتاج وإنعكاسات للعوامل الداخلية، ولكن هذه الرؤية إختلفت، حيث تؤكد الدراسات الآن على أن بعض السياسات الخارجية ليست نابعة فقط من العوامل والتغيرات السياسية فقط ولكنها أيضاً إنعكاس للوضع الدولى الذى قد يفرض تغيرات ومؤثرات على دولة معينة ويجعلها تغير من سياستها ومؤسساتها الداخلية، وبالتبعية تتأثر وتتغير سياستها الخارجية، وفى إطار نظام دولى جديد تغيرت معظم معالمه، نجد أن هناك أيضاً مجموعة من المحددات للسياسة الخارجية الإيرانية والمؤثرة فى صنع القرار فيها، ومن أهم محددات السياسة الخارجية الإيرانية **هى** :

- المحددات الجيوبوليتيكية :

إن الموقع الجغرافى للدولة هو الذى يحدد سياستها الخارجية، وفى حالة إيران كذلك ، حيث تقع إيران ضمن منطقة الشرق الأوسط والتى تكتسى بعداً جيواستراتيجياً فى السياسة الدولية لإشتمالها على أحد المصادر المهمة لإستمرارية عجلة الإقتصاد الغربى والأمريكى على وجه الخصوص وهو النفط، فمنطقة الشرق الأوسط من بين أهم أقاليم المنظومة الدولية والأكثر تسييساً فى العالم، إضافة إلى الهيكلة الضعيفة لمعظم بلدانها والنفوذ والمصالح الإستراتيجية للدول الكبرى فيها وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية، وتتمتع إيران بأهمية جيوسياسية كبيرة فهى تقع فى الجنوب الغربى لآسيا ويمتد موقعها هذا على طول الخليج العربى بأكثر من 756 ميل وتحدها ثمانى دول عبر حدودها البرية وخمسة عشر دولة مع الحدود المائية من جميع الجهات، وتبلغ مساحتها ما يعادل ثمن مساحة العالم العربى، وتتمتع إيران بموقع إستراتيجى فائق الحيوية والحساسية فى إطلالتها المباشرة على الخليج وبحر قزوين وسيطرتها على منافذ بحرية هامة من بينها مضيق هرمز [1] .

وتقع إيران فى موقع حيوى لأنها توجد فى تقاطع الطرق البرية والبحرية التى تصل آسيا، حيث نجد باكستان وأفغانستان من الجهة الشرقية، والعراق من جهة الغرب وتصل أوروبا مروراً بتركيا من الغرب أيضاً وأفريقيا عبر الخليج العربى والمحيط الهندى، كما تعتبر إيران معبراً برياً بين شرق آسيا والعالم العربى، ومن جهة الشمال تحدها روسيا عبر بحر قزوين، وإيران كذلك محاطة بدول كثيرة منها غير مستقر سياسياً ولا أمنياً،

---

(1) عادل عبدالله على، محركات السياسة الإيرانية فى منطقة الخليج العربى (دبى : دار مدارك للنشر، ط 1، 2012م)، ص230-231 .

أو ضعيف أو تابع، فإيران تواجه دول مجاورة لها تتراوح بين الضعف والنمو والتبعية، وكثير من هذه الدول التى تربطها حدود برية مع إيران تعانى من الضعف وعدم الإستقرار مثل : باكستان وأفغانستان والعراق، وعقب قيام الثورة الإيرانية عام 1979م وإنهيار الإتحاد السوفيتى عام 1991م قد أثر ذلك على أهمية الموقع الجيوبوليتيكى لإيران والذى أصبح يتحدد بأربعة محددات : تداخلها مع الشرق الأوسط، مكانتها فى السوق النفطية الدولية، مكانتها المتميزة بالنسبة للعالم الإسلامى بإعتبارها أكبر بلد شيعى ووحيد فى العالم الإسلامى العربى، وأخيراً كفاحها ضد الإمبريالية العالمية إلى جانب دول العالم الثالث [2] .

يمكن الإستنتاج من خصائص الأمن القومى الإيرانى والجغرافيا السياسية أن الأمن الإيرانى يتعدى النطاق الإقليمى، وذلك لإرتباط موقع إيران الجيوبوليتيكى بالعديد من الدول الإقليمية والقوى الدولية، فإيران تقع فى مواجهة التطور الحثيث فى علاقات التعاون والتنسيق العسكرى على أعلى المستويات بين تركيا وإسرائيل غرباً، وفى الشرق تكمن المشكلة الأفغانية بتعقيداتها وتشبعاتها المختلفة، أما فى الجنوب فهى على بعد جوار عربى مخترق أمنياً وسياسياً، جسده الإحتلال الأمريكى للعراق، وإمكانية مجاورة نظام عراقى موالى لواشنطن، وهو ما يعنى إنتقال الدور الأمريكى من الفاعل الضاغط إلى الفاعل المباشر، وبذلك فالموقع الجيوبوليتيكى لإيران يفرض الإهتمام بالقضايا السابقة لأن إيران توجد فى منطقة قلقة بطبيعتها، وبها قضايا معقدة لم تحسم حتى اليوم، مما يحتم على صانع القرار الإيرانى التعامل مع هذه القضايا بكل إحترافية وحذر لأنها تمس الأمن القومى الإيرانى بالدرجة الأولى، فالبيئة الإقليمية بذلك تضغط على صانع القرار الإيرانى وتؤثر على تشكيل خياراته وتوجهاته فى إتخاذه لقرارات سياسته الخارجية بطريقة سليمة وعقلانية إلى حد ما [1] .

إيران لا تتمتع بتماسك قوى على المستوى الداخلى، نظراً لتركيبتها السكانية، فهى عبارة عن مجموعة من الأقليات الرابط الأساسى بينها هو الدين الإسلامى، فإيران بلد متعدد الإثنيات تتكون من مجموعة سكانية مختلفة، لكن النسبة الأكبر فى إيران يمثلها الفرس بحيث يشكلون أكثر من نصف السكان بينما تشكل الأقليات الأخرى نسبة قليلة وبذلك عرفت إيران ملامح فعلها الإستراتيجى من خلال تفوق القومية الفارسية على باقى الأقليات مشكلة بذلك مقوماً هاماً من بين أحد أهم مقومات الشخصية الإيرانية، والتى أخذت معظم مزاياها من العنصر الفارسى الذى دعم موقفها وتفوقها وساعد على تقوية أثر فعلها السياسى الخارجى،

---

(1) حبيبة زلاقى، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 55 .

(2) محمود سريع القلم، الأمن القومى الإيرانى، مجلة المستقبل العربى، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 279، مايو 2002م، ص 123 .

ولا يقتصر الأمر على التفوق السكانى والعرقى فحسب بل يتعداه إلى التفوق الدينى كذلك فحوالى 98٪ من الإيرانيين هم مسلمون سواء كانوا شيعة أو سنة ويتقاسمان بينهما النسبة فالمذهب الشيعى يعتنقه حوالى 62٪ والمذهب السنى حوالى 36٪، إلى جانب العديد من الديانات الأخرى كالمسيحية واليهودية والزرادتشية والتى تملك تمثيلاً لها فى البرلمان وفقاً للزيادة السكانية، وبما أن أكثر من نصف السكان هم من الفرس فإن اللغة الرسمية فى إيران هى اللغة الفارسية ، وهناك لغات أخرى مثل : العربية والأذربيجانية والفيلانية والكردية [2] .

التركيبة السكانية ساهمت فى دفع القيادات الإيرانية نحو صنع السياسة الخارجية بصفة عامة وإزاء جيرانها تحديداً، وذلك من خلال إستغلال الأقليات مما يحقق مصالحها، وكمثال على ذلك إستغلال الإنقسامات الدينية فى الخليج العربى لصالحها، من خلال تجنيد الطائفة الشيعية ودعوتها لأن تكون قوة ضغط على النظم الحاكمة وزعزعة إستقرارها، وإستغلال التضارب المذهبى بين الشيعة والسنة لضرب إستقرارها، كما يظهر أيضاً من خلال مطالبة آية الله الخمينى الدول الخارجية بإتباع المذهب الشيعى والتشكيك بالشرعية الإسلامية لأنظمة الحكم فيها، وهكذا فإن الطبيعة الديموغرافية فى إيران ترتبط إرتباطاً وثيقاً بإدارة القيادات السياسية من خلال توجيهها نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية، بفعل ضخامة تعدادها السكانى مقارنةً بدول المنطقة .

---

(1) نيفين عبدالمنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 17 .

(2) حبيبة زلاقى، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق .

المبحث الثالث

المحددات السياسية والإقتصادية للعلاقات الخارجية الإيرانية

نجحت إيران بعد الثورة الإسلامية فى معالجة مشكلتى الشرعية والهوية إلى حد ما، حيث أصبح لدى إيران نظام دستورى يتكون من فقيه مهيمن على الحياة السياسية وعلى مختلف أنشطة مؤسسات النظام السياسى الإيرانى، ولمعرفة كيف يتم صنع القرار داخل إيران وتأثير ذلك على علاقة إيران بالدول الخارجية نجد أن هناك بعض المحددات السياسية والإقتصادية الفاعلة فى السياسة الخارجية الإيرانية **وهى** :

أولاً : المحددات السياسية :

الدستور : الدستور الإيرانى الذى صدر عام 1979م والذى تم تعديله عام 1989م يعتبر المصدر الأول لسياسة إيران الخارجية، وجاء فى المادة 152 من الدستور الإيرانى **ما يلى** :

" تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الإمتناع عن أى نوع من انواع التسلط أو الخضوع له، والمحافظة على الإستقلال الكامل ووحدة أراضى البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الإنحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة "، وبحسب هذه المادة فإن السياسة الخارجية الإيرانية لجمهورية إيران الإسلامية لا تتدخل فى أمور الدول الأخرى ولا تخضع هى أيضاً للقوى العالمية، ومجال إهتمامها الأول هو العالم الإسلامى [1] .

المرشد الأعلى (الولى الفقيه) : النظام السياسى الإيرانى بما فيه السياسة الخارجية يتميز عن غيره من النظم السياسية العالمية بميزة دستورية فريدة وهى وجود مؤسسة إسمها " الولى الفقيه " أو " المرشد الأعلى " فولاية الفقيه تعتبر نظرية سياسية دينية طبقها الإمام الخمينى لأول مرة عام 1979م ، وقد حددت المواد من 107 إلى 112 من الدستور الإيرانى سلطات الفقيه ومنها **ما يلى** :

" تعيين أعضاء مجلس الخبراء والمجلس الأعلى للدفاع القومى ومجلس القضاء، كما ينصب قادة القوات المسلحة وقائد الحرس الثورى، وله صلاحيات مطلقة فيما يتعلق بالإدارة المدنية وتحديد مدى صلاحية مرشحى الرئاسة، كما يتمتع بصلاحيات تعيين ستة من أعضاء مجلس الوصاية فى مجلس الشورى (البرلمان) ويعتبر المرشد الأعلى هو الرجل الأول فى البلاد وأعلى سلطة فى إيران " [2].

---

(1) دستور الجمهورية الإسلامية فى إيران لعام 1989م، المادة 152 .

2) Perrin, Jean Pierre, Tahran Ferme la Porte au aux reforme, (Le monde diplomatique, Paris, Octobre 1995), P 10 .

مجلس الخبراء : هو الذى يحدد صلاحيات القائد ومدى توفر الشروط اللازمة فيه لتعيينه فى هذا المنصب الحساس، ولذلك يعد هذا المجلس من أهم المؤسسات السياسية فى نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية وذلك لإتصاله المباشر بالمرشد الأعلى، وهذا حسب ما جاء فى المادة 107 من الدستور الإيرانى، كما أن للمجلس مهمة أخرى وهى أنه فى حالة عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقدانه إحدى الشروط المذكورة فى الدستور فإنه يعزل من منصبه، ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء وهكذا يعهد الدستور إلى مجلس الخبراء بوظيفتين أساسيتين **هما** :

أ – تحديد صلاحية القائد وترشيحه للقيادة ومتابعة قيامه بمهامه ووظائفه القانونية .

ب – عزل القائد إذا ما رأى المجلس أنه انحرف عن مساره الدستورى أو افتقد لأى من الشروط اللازمة (1) .

رئيس الجمهورية : الدستور الإيرانى عام 1989م نص أساساً على تشكيل هيئة تنفيذية يأتى على قمتها رئيس الجمهورية، ولكن هذه السلطة ليس لها سلطة فعلية وحقيقية على الأرض، وإنما لها دور شكلى فقط لأن قراراتها لا تكون نافذة إلا بعد موافقة المرشد الأعلى عليها، ويتولى رئيس الجمهورية حسب الدستور الإيرانى رئاسة السلطة التنفيذية ورئاسة مجلس الوزراء، والإشراف على أداء الوزراء والتنسيق بين قرارات الوزراء ومجلس الوزراء، كما يقر السياسة العامة لأداء الحكومة ومنهجها، وعليه مسؤولية التخطيط للميزانية، وطبقاً للدستور الإيرانى فإن الرئاسة هى أعلى سلطة فى البلاد بعد المرشد الأعلى وهى مسؤولة عن تطبيق الدستور، ويخضع رئيس الجمهورية دستورياً لمسائلة مجلس الشورى ويخضع لسلطة المرشد، لكنه يبقى هو المسؤول دستورياً أمام الأمة (الشعب) لرعاية تطبيق مواد الدستور(2)، وفى النظام الرئاسى الإيرانى يختار رئيس الجمهورية نائبه الأول الذى يقوم بدوره بإختيار الوزراء مع ضرورة مصادقة مجلس الشورى على ذلك، ومنذ تشكيل المجلس الأعلى للأمن القومى الذى يرأسه أيضاً رئيس الجمهورية زادت صلاحيات الرئيس فى إدارة السياسة الإقتصادية والخاجية للبلاد (3) .

---

(1) بيزن إيزدى، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعيد الصباغ، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000م، ص 16 .

(2) على عبد الصادق، إيران- تركيا والحرب الأمريكية العراقية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبريل 2003م، ص 19 .

(3) Perrin, Jean Pierre, opcit, p 10 .

مجلس صيانة الدستور : يتألف المجلس من 12 عضواً (6 أعضاء من الفقهاء يعينهم المرشد، و6 أعضاء من الحقوقيين الذين يقترع عليهم مجلس الشورى بعد ترشيح السلطة القضائية لهم)، وللمجلس الحق فى المنح أو المنع لحقوق المشاركة فى المنافسة السياسية [1]، وينص الدستور الإيرانى على أن المهمة الأساسية لمجلس صيانة الدستور هى مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامى مع الأحكام الإسلامية والدستور، كما أنه الجهة الوحيدة المؤهلة لتفسير مبادئ الدستور [2] .

مجلس الشورى الإسلامى : إختص الدستور الإيرانى مجلس الشورى الإسلامى (البرلمان) بمجموعة صلاحيات جعلته يحتل مكانة بالغة الأهمية فى نظام الجمهورية الإسلامية بوصفه سلطة تشريعية له، والذى يمارس صلاحياته بجانب السلطتين التنفيذية والقضائية تحت إشراف المرشد الأعلى وفقاً للنصوص والمبادئ الواردة فى الدستور، ويتكون مجلس الشورى من النواب الذين يختارهم الشعب لمدة أربع سنوات، وللمجلس 270 نائباً، ويضاف 20 نائباً بعد كل عشر سنوات طبقاً لنسبة الزيادة السكانية فى المجتمع الإيرانى، ويبلغ حالياً عدد نوابه 290 نائباً، وقد راعى الدستور الإيرانى أحقية الأقلية الدينية الموجودة فى المجتمع فى التمثيل السياسى طبقاً لنسبة تعدادهم، فخصص لليهود والأكراد وطائفة الأرمن المسيحيين لكل منهم على حده نائباً واحداً، كما أنهم يؤدون اليمين على كتبهم المقدسة الخاصة بهم [3] .

وزارة الخارجية : يطلق على وزارة الخارجية فى الأنظمة الحكومية الكلاسيكية "جهاز الدبلوماسية "والواقع أن الفارق بين عمل وزارة الخارجية وبين كافة مصادر إتخاذ القرار بشأنها هو نفسه الفارق بين السياسى والدبلوماسى فالأول منفذ والآخر مخطط [4]، فوزارة الخارجية تعتبر المنفذ لما تم الإتفاق عليه مسبقاً بين السياسيين وصناع القرار، وهى الأداة الفعلية لتجسيد السياسة الخارجية الإيرانية، وهى تعمل بالتنسيق مع وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامى، وقد شهدت وزارة الخارجية الإيرانية العديد من التغيرات فى إستراتيجيتها المتبعة، خاصةً بعد وصول أحمدى نجاد للحكم فقد عزز دور وزارة الخارجية بإنشاء مركز جديد للتخطيط الإستراتيجى كما تم تنشيط معهد الدراسات السياسية والدولية، وإنشاء لجنة الدبلوماسية النووية .

---

(1) على عبد الصادق، إيران- تركيا والحرب الأمريكية العراقية، مرجع سابق، ص 18 .

(2) بيزن إيزدى، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، مرجع سابق، ص 20 .

(3) بهمان بختيارى، المؤسسات الحاكمة فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فى كتاب (إيران والخليج : البحث عن الإستقرار)، ص 87 .

(4) بيزن إيزدى، مرجع سابق، ص 100 .

والهدف الرئيسى من هذه التغييرات والإصلاحات هو أن القضايا الخارجية المهمة والقرارات المصيرية المتعلقة بها ليست منوطة بالرئيس أو الحكومة وحدهما، فبعد قيام وزارة الخارجية بالمتابعة والتخطيط وإقتراح السياسات أو القرارات والبدائل المتاحة، ينتقل الملف أو المسألة المطروحة إلى مجلس الأمن القومى الذى يضم ممثلين عن عدة أجهزة ومؤسسات أهمها الإستخبارات والحرس الثورى ومؤسسة الإرشاد فضلاً عن رئيس الجمهورية ذاته، من هنا يتجلى التعقيد على مستوى صنع القرار الخارجى فى إيران .

السلطة السياسية الحاكمة : شهدت إيران منذ التسعينيات إصلاحات دستورية هامة بدأت مباشرةً بعد إنتهاء الحرب العراقية الإيرانية ووفاة الخمينى عام 1989م، إذ تميزت الفترة التى أعقبت وفاة الخمينى برئاسة رافسنجانى (1989م – 1997م)، وقد عرفت هذه الفترة بإعادة البناء حيث توجه رافسنجانى لإصلاح الإقتصاد والقضاء على البيروقراطية التى سيطرت على البلاد وأصبح الإنفتاح على العالم الخارجى غاية هامة وتوقف تدهور الوضع الإقتصادى والسياسى (1) .

ثانياً : المحددات الإقتصادية :

– **السياسة الإقتصادية :** قامت إيران بعد الثورة على تعزيز قدرتها الإقتصادية بما يؤمن تعزيز قوتها وأمنها القومى، فمنذ قيام الجمهورية الإسلامية ووصول الإسلاميين إلى السلطة عملوا على إحداث تغييرات جذرية داخل النظام الإيرانى من خلال إتخاذ مجموعة من الإجراءات أهمها كان إلغاء النظام المصرفى فى تحرير العملة الإيرانية من إرتباطها بالدولار الأمريكى، بالإضافة إلى تطبيق نظام إقتصادى إسلامى تأكيداً على أن الإسلام مثله مثل الرأسمالية والإشتراكية له فلسفة إقتصادية خاصة به وهو مايعنى فك إرتباط النظام الإقتصادى الإيرانى بالنظام الإقتصادى الغربى .

عقب تولى رافسنجانى السلطة بعد وفاة الخمينى عام 1989م تبنى إجراءات هامة فى الجانب الإقتصادى كان أهمها دفع إقتصاد إيران نحو حرية السوق، ومع تأييد المحافظين لهذه الإجراءات داخلياً، فإنهم واصلوا رفضهم لتحرير التجارة والإستثمارات الأجنبية، كما أيدوا الحفاظ على مساعدات الدعم لبعض المواد الغذائية والمدخلات الأولية (2) .

---

(1) أنوش احتشامى، النظام الإيرانى الجديد : التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية، (مجلة المستقبل العربى، العدد 258، 2002م)، ص 179 .

(2) أنوش احتشامى، المرجع السابق، ص 170 .

ونتيجةً لذلك عاد النشاط إلى الإقتصاد الإيرانى وارتفعت معدلات النمو وانخفض التضخم بشكل ملموس بعد إتباع سياسات ثابتة إزاء عملية الإستيراد وهو ما سمح بتحقيق فائض فى حسابها الجارى لعام 1994م، وتواصلت عمليات الإصلاح الإقتصادى رغم الأزمة التى يتعرض لها الإقتصاد الإيرانى دورياً، نتيجة إعتماد إيران على عائدات النفط فقط، ورغم ذلك فقد حصلت برامج إدارة رافسنجانى الإقتصادية على القبول عموماً لا سيما مع دعم برامج الإصلاح الإقتصادى من قبل صندوق النقد الدولى .

المستقبل السياسى لرافسنجانى حينما كان رئيساً لإيران كان مرهوناً بنجاح برنامجه الإقتصادى، لكن خططه الإقتصادية لاقت رفضاً عنيفاً من قبل العناصر المحافظة داخل النظام الإيرانى، حيث أصرت هذه العناصر على إستمرار إضطلاع الدولة بإدارة الإقتصاد ورفضت أية خطط لتحسين العلاقات الإقتصادية مع الغرب رغم حاجة إيران لهذا الإنفتاح لإنعاش الإقتصاد الإيرانى المتدهور عن طريق جذب رؤوس الأموال والإستثمار فى مختلف القطاعات [1] .

وفى عهد الرئيس خاتمى تركزت الإصلاحات على إحداث تغييرات واسعة فى قوانين السوق، وأكد خاتمى فى عدة مناسبات خلال فترة حكمه وخصوصاً فى خطاب الثقة على مجلس الوزراء فى أغسطس عام 2001م، إذ تعهد خاتمى بإعطاء المجال الإقتصادى الأولوية الأكبر خلال فترة رئاسته الثانية، وقال أن الحكومة ستكون مسؤولة عن حل المشاكل الإقتصادية ومن أهما مشكلة البطالة .

وفى ظل حكم الرئيس أحمدى نجاد والذى يعتبر محافظاً متشدداً يتبع منهج الثورة الخمينية فى تعامله مع قضايا السياسة الداخلية والخارجية، فقد أصبحت الأوضاع الإقتصادية فى إيران سيئة جداً وأهم مظاهرها إرتفاع التضخم وإرتفاع نسبة البطالة، طبقاً للإحصاءات الرسمية فى إيران فى ذلك التوقيت أن 75٪ يعيشون تحت خط الفقر بينما أشارت تقارير غير رسمية بأن هذه النسبة تقدر بـ40٪ بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى التى كانت سبباً للتحرك البطئ فى التطور الإقتصادى والتى تتمثل فى الحظر الإقتصادى الذى فرضته الولايات المتحدة على إيران منذ مايو 1995م والذى عززته "بقانون داماتو " فى يونيه 1996م، وهو قانون يتعلق بالعقوبات الأمريكية التى تبناها السيناتور ألفونسو داماتو ممثل ولاية نيويورك فى مجلس الشيوخ ضد إيران وليبيا، وهذا القانون يستهدف قطاع الطاقة والإستثمارات الأجنبية .

---

(1) أنوش احتشامى، إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة : الإحتمالات والتحديات فى العهد المقبل، فى كتاب (جمال سند السويدى، إيران والخليج : البحث عن الإستقرار) ص 208 .

التدهور الإقتصادى فى إيران يعود كذلك إلى تبنى القادة خيارات تحديث القوات المسلحة ومواصلة تقديم الدعم لأنشطة الفصائل الشبه عسكرية الموالية لها فى لبنان وغيرها من الدول، ولذلك فقد سعى النظام الإيرانى إلى تحقيق أهم هدف فى مرحلة إعادة البناء والإصلاح ألا وهو زيادة صافى الإستثمارات الأجنبية فى الإقتصاد الإيرانى، عن طريق إجتذاب رؤوس الأموال خاصةً من دول الخليج ذات المستوى الإقتصادى الأفضل نسبياً، حيث كان الإقتصاد الإيرانى هو الأسوأ بين الإقتصاديات المعتمدة على النفط فى منطقة الخليج العربى مما إضطرها إلى عرض إنتاجها النفطى بأسعار منخفضة على الرغم من إرتفاع سعر البترول عالمياً فى تلك الفترة إلا أنه لم ينعكس على المواطن الإيرانى، حيث أن الإزدهار الإقتصادى مرتبط إرتباطاً وثيقاً بالإستقرار السياسى .(1)

شهدت فترة حكم الرئيس السابق حسن روحانى والتى إستمرت لمدة ثمانى سنوات فى خلال الفترة (2013م – 2021م) حالة من عدم تحسن الأداء الإقتصادى على الرغم من الآمال التى آثارها فى بداية عهدته الرئاسية، وكان فى مقدمتها تحرير الإقتصاد وجذب الإستثمارات الأجنبية، وعلى الرغم من التوصل لإتفاق بشأن الملف النووى الإيرانى والذى بموجبه تم رفع العديد من العقوبات الإقتصادية، وأنهى أعواماً من التوتر، وفتح نافذة إنفراج دبلوماسى فى علاقة طهران مع الغرب إلا أن النتائج الإيجابية لإيران ذهبت أدراج الرياح بالكامل تقريباً إعتباراً من العام 2018م مع قرار ترامب الإنسحاب منه بشكل أحادى وإعادة فرض عقوبات قاسية على الجمهورية الإسلامية، ضمن سياسة ضغوط قصوى إعتمدتها إدارته حيالها، وانعكست العقوبات سلباً على الإقتصاد الإيرانى وتسببت بركود رافقه تراجع حاد فى قيمة العملة المحلية، وزاد الأمر سوءاً مع جائحة كوفيد– 19 والتى تعد إيران من أكثر الدول تأثراً بها فى منطقة الشرق الأوسط .

المهمة الأولى للرئيس إبراهيم رئيسى والذى تولى السلطة فى بداية أغسطس 2021م ستكون معالجة الأزمة الإقتصادية العائدة بشكل أساسى للعقوبات، وزادت من تبعاتها جائحة كوفيد– 19 ويكون تحسين الوضع الإقتصادى فى إيران من خلال تعزيز العلاقات الإقتصادية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول المجاورة، وذلك عبر تأسيس نظام إقتصادى يحمى النمو الإقتصادى لإيران من تأثير السياسية الأمريكية، ومهما يكن فإن السياسة الإصلاحية ساعدت إيران فى فترة ما على الإنفتاح أكثر على العالم الخارجى وتوفير فرص كبيرة

للإستثمار فيها، لا سيما بعد تحرير الإقتصاد الداخلى وإلغاء العديد من القوانين التى لا تخدم عملية التنمية الإقتصادية،

---

(1) Vahe, Petrossian, des réformes trop longtemps différées, Parmi:(L'iran en transition, problèmes politiques et sociaux), n° 813, Décembre 1998, p 47 .

خاصةً أن إيران تمتلك العديد من الإمكانيات الإقتصادية الهامة، ففى مجال الزراعة ما يقرب من ثلث مساحة إيران عبارة عن أراضى صالحة للزراعة توفر حوالى 80٪ من إحتياجات إيران الوطنية من المواد الغذائية، وفى مجال الصناعة والمعادن فإن إيران تحتل المرتبة الثانية فى إحتياطى الزنك والنحاس إلا أن الإنتاج النفطى يبقى هو الركيزة الرئيسية للإقتصاد الإيرانى وتوفير القدرة للبناء والإنفتاح على العالم الخارجى وبشكل عام فالكثير من الإقتصاديين ورجال السياسة الإيرانيين يؤكدون منذ مدة طويلة تعود إلى عهد رافسنجانى على أن تحسن الأوضاع الإقتصادية مرتبط إرتباطاً وثيقاً بتحسن الأوضاع السياسية [1] .

---

(1) Mohamed, khatami, une économie malade, Parmi : (L'iran en transition), IBID, P45 .

الخاتمــة :

تُعد ولايـة الفقيـه الأيديولوجيـة التـى بسـببها صـمد النظـام الإيرانـى إلـى الآن أمـام الضـغوط الخارجيـة القويـة والمتلاحقة منذ قيام الثورة الإسلامية إلى وقتنا هذا، وبات التراجع عنها أمراً يرقى إلى فكرة الإرتداد عن النهج الإسلامى، كما تؤكد على ذلك القيادات المحافظة، وعلى الرغم من أنه قد يبدو للبعض أن هذه الأيديولوجية باتت مهددة، أو صارت عُرضة للتحول أو التغيير فى ظل المتغيرات الدولية، لكن من الواضح أن الجدل الدائر على الساحة السياسية الإيرانية لا يمس جوهر هذه الأيديولوجية، ما يوحى بعدم إمكانية تحقق هذا التحول، وتتخذ إيران منذ قيام ثورة الخمينى قضايا العالم الإسلامى، خصوصاً القضية الفلسطينية التى تعلم أنها قضية محورية عند جماهير المسلمين، وتنفق أموالاً طائلة على أبواقها الدعائية، لتظهر أمام الشعوب الإسلامية بهجماتها الإعلامية على اليهود وأمريكا بمظهر المدافع الأول عن مقدسات المسلمين، وعلى الرغم من هذا لم تتخذ إيران يوماً أى إجراءات عملية مهمة على أرض الواقع لدعم القضية الفلسطينية، والواقع أنه طبقاً لأولويات السياسة الخارجية الإيرانية، فإن دور الشيعة فى إطار عموم الحركات الإسلامية تقديم مبادئ عامة تدَّعى الثورة الإيرانية أنها تمثلها مثل : عدم الإنحياز، ودعم المستضعفين فى الأرض حتى تستطيع كسب قوى إجتماعية قد تجذبها هذه المبادئ فى الدول الإسلامية ذات الأغلبية السنية.

تؤكد الثورة الإيرانية أن الرسالة التى تحملها، هى ما يحتاجه العالم بالفعل بما يعنى حتمية الإستمرار فى تصديرها كواجب إلزامى إنطلاقاً من تعدد مراحل الثورة : وهى اليقظة الإسلامية، ثم مرحلة إنتصار الثورة الإسلامية، وأخيراً مرحلة إستقرار النظام لإقامة الحكومة الإسلامية، ولا تخفى إيران قلقها على مصالحها فى العراق، ولهذا فإنها تسعى بقوة إلى ضبط إيقاع الوضع فى العراق بما يتناسب ومصالحها المتعددة، وقد وجدت إيران فى تأسيس أحزاب ذات منهج مذهبى يعبر عن أيديولوجية شيعية فى العراق وعدد من دول الخليج العربى منفذاً مهماً للتوغل فى داخل النسيج الإجتماعى لهذه الدول، وعندما وجدت أن هذه الأحزاب تكتسب شرعية العمل السياسى فى بلدانها أو أن لها قاعدة شعبية، وحين تجد هذه الأحزاب أنها تمتلك القوة، فستذهب إلى تشكيل ميليشيات مسلحة مستغلة الظرف السياسى والقانونى الذى يتيح لها تحقيق ذلك، ثم تُلحق بها منظمات شبه مسلحة لتكون مصدراً لإمدادها بالعنصر البشرى بعد تهيئته وإعداده عقائدياً لقبول فكرة العمل فى أية مهمة توكل إليه، فتكون هذه المؤسسات المرتبطة بدولة خارجية أداة تتحرك بموجب تعليمات تلك الدولة وبما ينسجم

مع مصالحها، وبالتالى أصبح لإيران وجود فعلى غير رسمى فى دول الخليج عبر توظيف جماعات من أبناء المذهب الشيعى

أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة :

إن الهدف الإستراتيجى للسياسة الخارجية الإيرانية فى المنطقة ما هى إلا سياسة بسط نفوذ وهيمنة من خلال العديد من الآليات التى تتبناها مثل : زيادة القدرة العسكرية، وإحتلالها المتعنت للجزر الثلاث التابعة للإمارات، والمفاعل النووى وتخصيب اليورانيوم، وتغاضيها عن سلبيات وجود المفاعل النووى فى منطقة زلزالية عدا عن التهديد الذى قد ترضخ له المنطقة العربية ككل .

تتسم السياسة الخارجية الإيرانية بعدم والوضوح والمراوغة ففى الوقت الذى تسعى فيه إيران لفرض الهيمنة والسيطرة والتوسع دون النظر إلى مصلحة وإستقرار المنطقة، نجدها تارةً تدعو لحسن الجوار والأمان للمنطقة العربية، وتارةً أخرى تهدد وتتوعد بزعزعة الأمان من خلال إغلاق مضيق هرمز، بالإضافة إلى المناورات العسكرية التى تقوم بإجرائها بقوات من مختلف التخصصات تتضمن القوات البحرية والبرية والجوية .

تسعى إيران من خلال إستخدام السياسة المعتدلة التى تدعيها، والدبلوماسية الناعمة إلى تصدير همومها الداخلية، وتصدير الثورة بمصطلح جديد وهو (السياحة الدينية)، والهدف هو تحقيق طموحاتها داخل المحيط الإقليمى وذلك من خلال التدخل فى شؤون الدول الخليجية بشكل خاص والعربية بشكل عام .

تعتبر إيران أن كافة أضرحة آل البيت فى العالم الإسلامى تقع ضمن مسؤوليتها وحمايتها، وتتخذ إيران من تلك الأضرحة ذريعة للتدخل فى شؤون الدول مثلما فعلت فى العراق وسوريا تحت لافتة "حماية المراقد المقدسة"، كما تعمل على نشر التشيع بين أهل البلد وصولاً لإستقطابهم لتكوين مليشيات تحمل السلاح فى وجه حكوماتها مثل : حزب الله فى لبنان ومليشيات الحشد الشعبى فى العراق والحركة الإسلامية فى نيجيريا والحوثيين فى اليمن .

قائمة المراجع

أولاً :المراجع باللغة العربية :

1- أحمد إبراهيم خضر، مناهج البحث فى العلوم السياسية والإقتصاد، كلية السياسة والإقتصاد جامعة السويس، 2020م.
2- نيفين عبدالمنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية الإيرانية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م) .
3- دلال بحرى وكريمة عباسى" التفكير الإستراتيجى الإيرانى بين المصلحة الوطنية والأيديولوجية" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 11(يوليو 2017م) .
4- عصام نايل المجال تأثير التسلح الإيرانى على الأمن الخليجى (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع 2011م) .
5- عادل عبدالله على، محركات السياسة الإيرانية فى منطقة الخليج العربى (دبى : دار مدارك للنشر،ط 1، 2012م).
6- محمود سريع القلم، الأمن القومى الإيرانى، (مجلة المستقبل العربى، العدد 279، مايو 2002م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان) .
7- دستور الجمهورية الإسلامية فى إيران لعام 1989م، المادة 152 .
8- بيزن إيزدى، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعيد الصباغ، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000م .
9- على عبد الصادق، إيران- تركيا والحرب الأمريكية العراقية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبريل 2003م .
10- بهمان بختيارى، المؤسسات الحاكمة فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فى كتاب (إيران والخليج : البحث عن الإستقرار) .
11- أنوش احتشامى، النظام الإيرانى الجديد: التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية،(مجلة المستقبل العربى، العدد 258، 2002م .
12- أنوش احتشامى، إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة : الإحتمالات والتحديات فى العهد المقبل، فى كتاب (جمال سند السويدى، إيران والخليج : البحث عن الإستقرار) .
13- جمال سند السويسى، المأزق الأمنى فى الخليج : دول الخليج العربية والولايات المتحدة، فى كتاب (إيران والخليج : البحث عن الاستقرار) .
14- أمل حماده، إيران والشرق الأوسط الجديد، (مجلة السياسة الدولية، العدد 152، أبريل2003م) .
15- سامح راشد، إيران فى مواجهة الضغوط الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، يناير 2004م .
16- هوشنيك أمير أحمدى،" سياسة إيران الإقليمية "، (مجلة شؤون الأوسط، العدد 27، مارس 1994م)، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق .
17- أشرف محمد كشك، أمن الخليج بعد حرب العراق،(مجلة السياسة الدولية، العدد 155، يناير 2004م) .
18- نيفين عبد المنعم مسعد، إيران فى مطلع القرن الجديد، (فى كتاب آفاق التحولات الدولية الجديدة) .
19- إبتسام على، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية من منظور الثقافة الإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق (الجزائر)، تاريخ النشر 2021/05/15م .
20- لاريجانى محمد جواد، مقولات فى الإستراتيجية الوطنية : نظرية أم القرى، المملكة العربية السعودية، دار الدراسات العلمية، 2014م .
21- النقبى محمد عبدالله خلف، الصراع الداخلى فى إيران، القاهرة : دار النهضة العربية،2014م .

22- فودة محمد رضا، العلاقات الإيرانية الخليجية، مركز الدراسات العربى، باريس، 2000م .
23- عصام نايل المجالى، تأثير التسلح الإيرانى على الأمن الخليجى منذ الثورة الإسلامية 1979م، رسالة ماجستير فى العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2007م .
24- باكينام الشرقاوى، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1993م .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- Perrin, Jean Pierre, Tahran Ferme la Porte au aux reforme, (Le monde diplomatique, Paris, Octobre 1995), P 10 .
2- Vahe, Petrossian, des réformes trop longtemps différées, Parmi:(L'iran en transition, problèmes politiques et sociaux), n° 813, Décembre 1998, p 47 .

ثالثاً : المواقع الألكترونية :

1- د / سلطان النعيمى، السياسة الخارجية الإيرانية بين المرتكز والمتغير، 20 نوفمبر 2018م، على الرابط التالى :
https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2018-11-20-1.3413960 .
2- باسم الطويسى، أسئلة التغيير من الأيديولوجيا إلى الدولة، على الرابط التالى :
http: //www.Aljazeera.net/ in depth/ iran-file/2005/5/5-19-1 htlm .
3- يوسف شلبى، إيران تكشف عن توجهات سياستها الخارجية، على الرابط التالى :
www.Albainah.net/ index.aspx?function-16205& .
4- محجوب الزويرى، الوجود الإيرانى فى العراق : حقائق جديدة، أوراق مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية، ص 191-195، على الرابط التالى : http://www.judran.net/?p=195
5- الهيئة العامة للإستعلامات، بوابتك إلى مصر، الإثنين 14 مايو 2018م، على الرابط التالى :
http: //www.sis.gov.eg.